

تداعيات الأزمات والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية فيروس كورونا (COVID-19) نموذجاً دراسة نظرية تحليلية

أ.د. علي إبراهيم حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
ali544@tu.edu.iq.

أ.د. صدام محمد محمود
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
sadam455@tu.edu.iq.

المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان تداعيات الأزمات وقضايا المجتمع المستحدثة في ممارسات العمل المحاسبي والمهنة المحاسبية، ومن هذه القضايا؛ الأحداث الطارئة التي تفاقمت في مطلع العام ٢٠٢٠، ممثلة بانتشار فيروس كورونا وآثاره العالمية الاقتصادية التي انعكست في ممارسات المحاسبة كمهنة، إلى جانب القواعد والإجراءات المحاسبية المعتمدة، ولعل أهم تلك الإجراءات ما يتعلق بالاعتراف والإفصاح عن الأحداث اللاحقة ضمن المعيار (IAS10)، إذ تم اعتبار تلك الآثار على أنها أحداثاً غير قابلة للتعديل بالنسبة للتقارير المالية المعدة في ٣١/كانون الأول ٢٠١٩، باعتبار أن أزمة انتشار الفيروس لم تكن معلومة التأثير في تاريخ إعداد هذه التقارير، ومن جانب آخر سيتم تناول مدى إلزامية تبني المعيار (IFRA9) بالاستناد على القيمة العادلة، فضلاً عن الآثار التي تبعها تغيرات وتعديلات في ممارسات مهنة المحاسب والمدقق من حيث انحسار العمل المحاسبي، وضعف نطاق عمل المدقق في جمع الأدلة اللازمة لإعطاء الرأي الفني المحايد. **الكلمات المفتاحية:** المحاسبة في ظل النوازل والأزمات، فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، الممارسات المحاسبية، مهنة المحاسبة والتدقيق.

Ramifications of crises and societal Casual events on accounting practices: Coronavirus (COVID-19) as a model Analytical theory study

Prof. Dr. Saddam Mohammed Mahmood
College of Administration and Economy
Tikrit University

Prof. Dr. Ali Ibrahim Hussein
College of Administration and Economy
Tikrit University

Abstract:

The research aims to explain the repercussions of crises and newly created community issues in the accounting work practices and the accounting profession. Among these issues are the emergency events that worsened in the beginning of the year 2020. Represented by the spread of coronavirus and its global economic effects that were reflected in accounting practices as a profession. As well as in the accounting rules and procedures adopted. Perhaps the most important of these procedures by recognizing and disclosing subsequent events within the (IAS10) standard. As these effects were considered as non-adjusting events for the financial reports prepared on December 31, 2019, given that the virus spread crisis was not known of affect in the date of the preparation of these reports. On the other hand, it will be taken up the mandatory extent

of adopting the (IFRA9) standard was considered based on fair value. In addition the effects that followed by changes and modifications in the practices of the accountant profession and the auditor in terms of accounting decline, and the weak scope of the auditor's work in collecting the evidence necessary to give Neutral technical opinion.

Keywords: Accounting in Light of the Casual Events and Crises, Coronavirus (COVID-19), Accounting Practices, Accounting and Auditing Profession.

المقدمة

لا تزال الاستجابة العالمية لتفشي جائحة فيروس كورونا (COVID-19) تتطور بسرعة منذ مطلع العام ٢٠٢٠، ومع استمرار تفشيه وتطوره، فمن الصعب في هذا المنعطف، التنبؤ بنطاق التأثير أو مدة التأثير (قصيرة أو طويلة الأجل) في الأعمال، وحتى حدود تأثيره الاقتصادي. ومن ثم، قد تخلق هذه الظروف تحديات أمام الشركات عند إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة. لذا فإن الفجوة البحثية تمثلت بضرورة تحليل كيفية تأثيره في هذه التقارير، وبالتحديد ما يجب أن تصوره التقارير المالية بصورة عامة عن جميع الآثار المادية الجوهرية لفيروس كورونا. بحيث يتيح لمستخدميها اكتساب فهم أكبر واستيعاب أكثر لبنودها ودلائلها عن أداء الشركة المستقبلي. ولتغطية الجوانب التي سيتناولها البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة محاور، حيث يتناول المحور الأول منهجية البحث، والمحور الثاني التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، في حين يتناول المحور الثالث مناقشة الاستجابة المحاسبية لآثار فيروس كورونا وتداعياته على الممارسات المحاسبية من حيث القياس والإفصاح والقواعد والمبادئ المحاسبية، وأخيراً تم تحديد المحور الرابع لاستعراض خلاصة البحث.

المحور الأول: منهجية البحث

١/١. مشكلة البحث:

نظراً للتغيرات التي وقعت في بيئة شركات الأعمال والمتمثلة في انتشار فيروس كورونا (COVID-19) وآثاره الاقتصادية (الأنية والمستقبلية) التي ستنعكس من دون شك في القياس والإفصاح عن الرقم المحاسبي، أصبح من الأهمية بمكان تسليط الضوء على التداعيات التي أحدثتها فعلاً، أو من المتوقع حدوثها في أداء الشركة وتقاريرها المالية. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: كيف ستتجيب الممارسات المحاسبية المعتمدة في إعداد التقارير المالية لشركات الأعمال لآثار تفشي فيروس كورونا؟

٢/١. فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها: إن انتشار فيروس كورونا عالمياً وما أحدثته من آثار اقتصادية أنية ومستقبلية سينعكس لا محالة في الممارسات المحاسبية المعتمدة في إعداد التقارير المالية.

٣/١. أهمية البحث:

في لحظة زمنية سريعة إثر ظهور وانتشار فيروس كورونا في أوائل العام ٢٠٢٠ في الصين، ثم ما لبث وأن أصبح وباءً عالمياً، تسارعت بموجبه الأحداث على مختلف الأصعدة بشكل عام، ومنها الآثار الاقتصادية وانعكاساتها في أداء الشركات والأسواق المالية، وتكمن أهمية البحث في تحليل ومناقشة أهم التغيرات التي ستسحب على تقدير وتقييم الرقم المحاسبي في التقارير المالية نتيجة

التأثر بهذه الجائحة وانتشارها، وبيان نطاق الإفصاح المحاسبي الذي يدعم من قدرة المستخدمين ويعزز من فهمهم وإدراكهم لآثارها في أداء الشركات الحالي والمستقبلي.

٤/١. هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في بيان أهم التعديلات التي يمكن أن تحصل في الممارسات المحاسبية المعتمدة في إعداد التقارير المالية كنتيجة عن الآثار الاقتصادية التي أحدثتها فيروس كورونا على مستوى العالم، وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

١. التعريف بفيروس كورونا، وأهم الآثار الاقتصادية التي أحدثتها والمتوقع حدوثها مستقبلاً.
٢. بيان أهم مجالات الاستجابة المحاسبية لآثار انتشاره، ومناقشة التعديلات التي يمكن أن تحدث في الممارسات المحاسبية اللازمة لإعداد التقارير المالية.

٤/١. حدود البحث:

يقتصر البحث على تناول أهم التعديلات ضمن الممارسات المحاسبية التي أحدثتها انتشار فيروس كورونا، وذلك للمدة من كانون الأول ٢٠١٩ ولغاية آذار ٢٠٢٠.

٥/١. أسلوب البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستدلالي عبر مراجعة الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوعه وتحليلها واستنباط الأفكار والآراء الأخرى الواردة في المصادر المختلفة في سبيل الوصول إلى الاستنتاجات التي تدعم أهدافه.

المحور الثاني: فيروس كورونا (COVID-19) وتداعياته الاقتصادية على العالم

١/٢. فيروس كورونا بمفهومه العام البسيط

فيروس كورونا هو نوع من الفيروسات التي تؤثر بشكل رئيس على الجهاز التنفسي للحيوانات والثدييات، وخاصة البشر، وهو من بين السبعة أنواع منه المعروفة طبياً، فقد تسبب (COVID-19) بالتحديد بقلق بالغ في جميع أنحاء العالم، ويرتبط هذا الوباء بنزلات البرد والالتهاب الرئوي والتهاب الشعب الهوائية، ومن أعراضه السعال الجاف والحمى وضيق التنفس. (Whitehouse, 2020) أما عن ظهوره ففي أواخر العام ٢٠١٩، تم تحديد مجموعة من الحالات التي ظهرت عليها أعراض الالتهاب الرئوي لسبب غير معروف في مدينة ووهان عاصمة مقاطعة هوبي الصينية.

وفي ٣١/كانون الأول ٢٠١٩، حذرت الصين منظمة الصحة العالمية (WHO) من هذا الفيروس الجديد. لتعلن بعدها لجنة الطوارئ للوائح الصحية الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية وتحديدًا في ٣٠/كانون الثاني من العام ٢٠٢٠ بأن تفشي هذا الفيروس أصبح ضمن حالة "طوارئ الصحة العامة ذات الاهتمام الدولي". ومنذ ذلك الحين، تم تشخيص المزيد من الحالات، في دول أخرى من العالم (EY, 2020)، وقد اعتبرت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا وباءً في ١١/آذار ٢٠٢٠. (Whitehouse, 2020) بعد إدراكها لسرعة انتشاره ومضاعفات العدوى السريعة، والتأثير المتوقع على صحة الإنسان والمجتمعات والاقتصاد.

٢/٢. التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا

لقد أثرت جائحة كورونا على الأسواق الاقتصادية والمالية، وواجهت جميع الصناعات تقريباً تحديات مرتبطة بالظروف الاقتصادية الناتجة عن جهود معالجتها. فعلى سبيل المثال، شهدت

العديد من الشركات في صناعات السفر والضيافة والترفيه والبيع بالتجزئة انخفاضاً حاداً في الإيرادات، فضلاً عن تقلبات الأسواق المالية وتآكلها، وتدهور الائتمان، ومخاوف السيولة، والزيادات الأخرى في التدخل الحكومي، وزيادة البطالة، والانخفاضات الواسعة في الإنفاق الاستهلاكي التقديري للمستهلكين، وزيادة مستويات المخزون، وانخفاض الإنتاج بسبب انخفاض الطلب، وتسريح العمال والإجازات، وإعادة الهيكلة، وغيرها. ويمكن أن يؤدي استمرار هذه الظروف إلى تراجع اقتصادي أوسع نطاقاً قد يكون له تأثير سلبي طويل الأجل في النتائج المالية للشركات. (Danyluk, 2020) ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يمثل فيروس كورونا خطراً كبيراً على الاقتصاد العالمي، وله نفس آثار الأزمات المالية العالمية. لذلك، فقد تتأثر معظم الشركات بآثاره، الأمر الذي يفرض على كل شركة إجراء إعادة تقييم لأنشطتها وممارساتها مع مراعاة الحقائق والظروف والخصوصية لكل شركة. فمع انتشاره في جميع أنحاء العالم، ستحتاج الشركات إلى اتخاذ قرارات تشغيلية مهمة. ومن أهم الأسئلة التي تطرح حول التداعيات الاقتصادية للشركات في ظل هذه الأزمة يأتي: (Richter, 2020)

❖ هل تعتمد الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر على سلسلة التوريد من المناطق المتضررة؟

❖ ما هو التأثير على جانب المبيعات؟

❖ ماذا يحدث لعمليات الشركة إذا ما أصيب الموظفون؟

❖ ما مدى تعرض الشركة لتقلبات أسعار السوق؟

❖ ما هو التأثير على التدفقات النقدية للشركة؟

ومن أهم الآثار التي ظهرت نتيجة عنه هو الانكماش الاقتصادي من جهة، وتوقع ازدياد هذا الانكماش بما يؤدي إلى الركود حتى بعد إيجاد العلاج له، فضلاً عن تفشي حالات البطالة وعجز السداد للائتمان، وهبوط في أسعار الأسهم في الأسواق المالية. ومع هذه الآثار تسعى دول العالم إلى اتخاذ الإجراءات(*) التي من شأنها أن تحد من تأثيره.

ولقد أشار (Davies, 2020) إلى أن من أهم الإجراءات التي أخذتها بلدان اليورو لمعالجة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا هو فسخ المجال للتوقف الاختياري للشركات المتعثرة عن سداد القروض، على أن يسمح للمصارف بإعادة التفاوض على التعويضات الائتمانية نتيجة لذلك التوقف. ولعل من أهم تداعياته ما يأتي:

❖ انقطاع الإنتاج.

❖ اضطرابات سلسلة التوريد.

❖ البطالة.

❖ انخفاض في المبيعات أو الأرباح أو الإنتاجية.

❖ إغلاق الشركات والمخازن.

❖ التأخر في توسعات الأعمال المخطط لها.

❖ عدم القدرة على زيادة التمويل.

❖ زيادة التقلبات في قيمة الأدوات المالية.

(*) لعل من أهم الإجراءات المتخذة في معالجة الأزمات الاقتصادية هي:

- السياسة المالية ومن أبرز أدواتها (الإنفاق الحكومي، الضرائب).

- السياسة النقدية ومن أهم أدواتها (عرض النقود في البلد، أسعار الفائدة).

❖ انخفاض السياحة وتعطل السفر غير الضروري والرياضة والأنشطة الثقافية وغيرها من الأنشطة الترفيهية.

❖ الآثار العامة المتزايدة لفيروس كورونا نتيجة لتأثيرها السلبي في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الرئيسية.

كما يؤثر الفيروس في الشركات الصناعية بطرق عدة كالنقص في العمالة والمواد أو تعطل المصانع غير المخطط له، والذي إذا استمر، فقد يؤدي إلى انخفاض غير طبيعي في مستويات الإنتاج. وفي مثل هذه الظروف، لا ينبغي لأي شركة تخصيص التكاليف الثابتة الإضافية على غرض التكلفة (المنتج، الخدمة) لعناصر بضاعة آخر المدة، وإنما يتم الاعتراف بتلك التكاليف وتحملها على نتيجة النشاط مباشرة للفترة التي تم تكبدها فيها. (Danyluk, 2020)

المحور الثالث: استجابة الممارسات المحاسبية للأزمة الاقتصادية في ظل تفشي

فيروس كورونا

١/٣. متطلبات الممارسات المحاسبية في ظل أزمة فيروس كورونا

تشير الممارسات المحاسبية للشركات إلى الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ سياساتها المحاسبية، والالتزام بها على أساس روتيني من قبل محاسب أو مدقق الحسابات أو فريق من المتخصصين في المحاسبة. كما تشير إلى التطبيق الطبيعي والعملي لسياسات المحاسبة أو التدقيق التي تحدث داخل الشركة. وتهدف إلى تطبيق المبادئ التوجيهية والسياسات المحاسبية للشركة.

ومع التفشي السريع لفيروس كورونا، فرضت العديد من البلدان على الشركات تقييد أو تعليق العمليات التجارية وتنفيذ قيود السفر وتدابير الحجر الصحي. وقد أدت هذه التدابير والسياسات إلى تعطيل أنشطتها. وتظهر الاضطرابات بشكل أكثر وضوحاً مع بعض الصناعات مثل السياحة والضيافة والنقل والتجزئة والترفيه، فضلاً عن التأثيرات المتوقعة على القطاعات الأخرى مثل التصنيع والقطاع المالي. ومع استمرار تفشيه وتطوره فإنه من الصعب التنبؤ بمداه أو مدته وتأثيره الاقتصادي. ومن ثم، قد تواجه الشركات في ظل هذه الظروف تحديات عند إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. (EY, 2020) وبات واضحاً أن لانتشاره السريع في جميع أنحاء العالم تأثيره في الاقتصاد وبيئة الأعمال ولمعظم الشركات. (Delalio, 2020) ومع ذلك لا توجد وجهة نظر واحدة حول كيفية تطوره وتأثيره على الاقتصاد. لذا فإن عدم وجود مثل هذا الاتفاق في وجهات النظر يفرض ضرورة الحاجة إلى الإفصاح الكامل عن الأحكام والافتراضات والتقديرات الحساسة بشكل أكثر أهمية من المعتاد. (Danyluk, 2020)

وقد يكون للعواقب الاقتصادية الناتجة عن هذا الفيروس نفس الإجراءات التي تتخذها الحكومات والقطاع الخاص كاستجابة لتفشي الأمراض والكوارث. (Richter, 2020) وغيرها من الأزمات والنوازل (*) المجتمعية.

وفي منشور صادر عن (EY, 2017) ذكر فيه أهم مجالات الاستجابة المحاسبية التي يجب مراعاتها عند معالجة آثار الكوارث الطبيعية، والتي تضمنت كل من (تقييم انخفاض

(*) النازلة فقهاً: هي قضية مستحدثة من قضايا المجتمع، تستدعي حكماً شرعياً أو فتوى من لدن فقيه تتوافر فيه شروط الفتوى. وبطبيعة الحال فإن أي قضية مستحدثة في أي مجال من مجالات الحياة أو في أي علم من العلوم ستطلب إلى المتخصصين في ذلك المجال أو العلم لإبداء آرائهم وتوقعاتهم عنها.

الموجودات، استرداد التأمين، محاسبة التكاليف، إعادة الهيكلة، التزامات إنهاء الخدمة، اعتبارات أخرى، التصنيف في قائمة الدخل الشامل، متطلبات الإفصاح في التقارير المالية).

وقد تم نشر العديد من المنشورات من قبل شركات المحاسبة الدولية التي توفر إرشادات إضافية فيما يتعلق بتأثير فيروس كورونا على التقارير المالية. (IATA, 2020) ومن هذه المنشورات على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

❖ (PwC): الآثار المحاسبية لفيروس كورونا.
❖ (EY): تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS): الاعتبارات المحاسبية لتفشي فيروس كورونا.

❖ (KPMG): الآثار المحاسبية لفيروس كورونا.
❖ (Deloitte): معايير التقارير المالية الدولية تحت المجهر: الاعتبارات المحاسبية المتعلقة بجائحة فيروس كورونا.

هذا إلى جانب العديد من المنشورات التي تناولت الآثار التي يمكن أن يخلفها على الممارسات المحاسبية وكذلك على مهنة المحاسبين والمدققين.

وقد اقترح (Delalio, 2020) أربعة طرق لتنشيط العمل المحاسبي كاستجابة لآثار الفيروس، وهذه الطرق هي:

- أ. الاستعانة بالحوسبة السحابية في تشغيل البرامج المحاسبية للشركة.
 - ب. أتمتة عمليات وإجراءات العمل المحاسبي للشركة والتخلص من الورق.
 - ج. التعهيد المحاسبي، أي الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة العمل المحاسبي.
 - د. إعادة ترتيب وتصفية الأعمال والتركيز على الأنشطة الأكثر قيمة في الاستثمار.
- كما يرى (Danyluk, 2020) أيضاً أن من أهم الموضوعات التي ستطلب استجابة محاسبية لمعالجتها في ظل انتشار الفيروس ما يأتي:

أولاً. إعداد تقديرات التدفق النقدي المتوقع، من خلال استخدام المعلومات المتوقعة في تقييم الشركة، من بين أمور أخرى، كإنخفاض قيمة الموجودات غير المالية، وخسائر الائتمان المتوقعة، وقابلية استرداد الموجودات الضريبية المؤجلة وقدرة الشركة على الاستمرار. كما اشتملت التعقيدات المرتبطة بإعداد معلومات تطلعية (مستقبلية متوقعة) نتيجة للوباء والانكماش الاقتصادي على ما يأتي:

١. وجود مجموعة واسعة للغاية من النتائج المحتملة، التي بدورها تفقد إلى درجة عالية من عدم التأكد بشأن المسار النهائي للوباء والمسار والوقت اللازمين للعودة إلى حالة الاستقرار.
٢. اعتماد التأثير الاقتصادي المصاحب للوباء بشكل كبير على المتغيرات التي يصعب التنبؤ بها.
٣. ضرورة ترجمة كل شركة لتأثيرات تلك الظروف بمجموعها إلى تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بها.

ثانياً. قابلية استرداد الموجودات وانخفاض قيمتها، إذ غالباً ما يتطلب اختبار انخفاض قيمة الموجودات غير المالية تحسين وتطوير توقعات التدفقات النقدية التي تخضع للشكوك الكبيرة.

ثالثاً. المحاسبة عن الموجودات المالية، إذ أصبح هناك انخفاضاً حاداً في القيمة العادلة للعديد من الموجودات المالية، لا سيما الأوراق المالية. وبالمثل فقد تأثرت قدرة المدينين على الامتثال لشروط

القروض والأدوات المماثلة بشكل سلبي. وستحتاج الشركات إلى النظر بعناية في متطلبات القياس وتقدير خسائر انخفاض القيمة المناسبة وتطبيقها.

رابعاً. تعديلات العقود، إذ من المتوقع أن تؤدي التغيرات في النشاط الاقتصادي التي سببها الوباء إلى قيام العديد من الشركات بإعادة التفاوض على شروط العقود. مثل العقود المبرمة مع العملاء، وترتيبات التعويض مع الموظفين، والإيجارات، وشروط العديد من الموجودات والمطلوبات المالية، كما ستحتاج الشركات إلى التأكد من تطبيق المتطلبات المتعلقة بمعايير التقارير المالية الدولية.

خامساً. الأحداث بعد انتهاء فترة إعداد التقارير المالية، فمن الصعب على الشركة التنبؤ بالأحداث بعد نهاية فترة إعداد التقارير من حيث التعديل من عدمه على بعض قيم بنودها في ظل التقلبات الكبيرة والمستمرة للسوق العالمي كما هو الحال مع الإعلانات عن الحوافز والقيود الحكومية ورد فعل سوق الأسهم اليومي على المعلومات الجديدة.

ويرى (EY, 2020) أن الاستجابة المحاسبية في ظل انتشار الفيروس يجب أن تتضمن كلاً مما يأتي:

- ❖ الأحداث بعد الفترة المشمولة بالتقرير.
- ❖ الاستمرارية.
- ❖ قياس القيمة العادلة.
- ❖ تقييم الخسائر الانتمائية المتوقعة.
- ❖ انخفاض الموجودات.
- ❖ متطلبات الإفصاح عن التقارير المالية الأخرى.
- ❖ تقديرات محاسبية أخرى.

٢/٣. الآثار على مهنة المحاسبين

لجائحة كورونا القدرة على إحداث تغييرات كبيرة في أسلوب عمل المحاسبين المتخصصين بإعداد التقارير المالية للشركات، فضلاً عن مدقي الحسابات الخارجيين على حد سواء (Radigan, 2020). وفي ظل انتشارها فإن أغلب الشركات بدأت تنتهج مع موظفيها أسلوب العمل المنزلي، بما في ذلك شركات المحاسبة والتدقيق، إذ أشارت شركة (Deloitte) إلى ضرورة أن يهتم المحاسبون بحماية صحتهم وأعمالهم من أثارها في المستقبل المنظور. ويجب عليهم التفكير في تغيير أسلوب العمل بالانتقال إلى البرامج القائمة على السحابة من خلال حاسباتهم الشخصية، والالتقاء بالعملاء عبر الهواتف أو الإنترنت، بدلاً من الحضور الشخصي. كما يجب على المحاسبين أيضاً صقل مهاراتهم في التواصل والحوار مع العملاء حول احتياجاتهم المتغيرة. (Moyer, 2020)

وقد يؤدي هذا التغيير في أسلوب التعامل بين شركات المحاسبة وعملائها في ظل هذه الجائحة إلى العديد من الآثار السلبية منها؛ فقدان العديد من المحاسبين عملهم، وفقدان بعض العملاء، فضلاً عن صعوبة التمسك ببعض موظفي المحاسبة الكفؤين، إلا أن هذه الآثار سوف تقل أو تنعدم مع من لديه ترتيبات عمل مرنة في التعامل عن بُعد من قبل أن تقع هذه الجائحة وتتفشى في المجتمعات، لأنهم يمتلكون الفهم والدراية الكاملة بكيفية التعامل والفوائد المتحققة، فعلى سبيل

المثال فإن شركة (Jones & Co) الرائدة في مجال المحاسبة، استفادت من عملها على مدار (٤٠) عامًا في مجال الأعمال التجارية بشكل كبير نتيجةً لاعتمادها على أحدث التقنيات بما في ذلك العمل عن بُعد. (Moyer, 2020)

وبصرف النظر عن هذه الاحتياطات التي يمكن أن تتخذ للحماية من أخطار فيروس كورونا الصحية، فإنه يمكن للمحاسبين حماية أنفسهم من خلال اعتماد بعض التدابير الإضافية؛ منها على سبيل المثال: (Whitehouse, 2020)

❖ يجب على شركات المحاسبة السماح بالوصول إلى التطبيقات والبوابات المناسبة للموظفين وإدارة أعمالهم الموكلين بها من المنزل.

❖ إجراء التغييرات اللازمة في جداول وإبلاغ العميل بذلك.

❖ اعتماد البيانات الرقمية ومنصات مشاركة الملفات اللازمة للعميل لتجنب استخدام الأوراق. فيمكن مشاركة الملفات على منصة رقمية بدلاً من استخدام الورق الذي يمكن أن يكون ملوثاً. ويمكن أيضاً تحقيق الاتصالات مع العملاء بسلسلة دون أي خسارة في الإنتاجية.

❖ تجنب إجراء الاجتماعات أو حضورها لفترة من الوقت وتبني مؤتمرات الفيديو.

❖ الاستفادة من الخدمات السحابية: فبفضل إمكانات السحابة، يمكن تأدية العمل من المنزل والابتعاد عن الحشود في المكاتب أو السفر.

٣/٣. الآثار على الوظيفة المحاسبية (قياساً وإفصاحاً)

إن حالة الشلل التي أصابت جميع المفاصل الاقتصادية والتجارية والاجتماعية على مستوى العالم نتيجة أزمة فيروس كورونا انعكست بدورها على عمل الشركات وأدائها، ولينسحب هذا الأثر على مجريات العمل المحاسبي لا سيما المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

ويشير (Davies, 2020) إلى أن النظام المصرفي العالمي انتقل إلى محاسبة الخسارة المتوقعة (Expected Loss) في السنوات الأخيرة، بسبب ردة الفعل السياسية ضد المعايير القائمة على الخسائر المتكبدة (Incurred Losses). ويؤكد أن كلاً من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة قد أخفقوا في اعتماد المعايير المحاسبية المبنية على الخسائر المتوقعة خلال أزمة كورونا.

فالواجب على الشركات النظر بعناية في ظروفها بشكل لا ينفصل عن خصوصيتها، ومدى التعرض للمخاطر عند تحليل كيفية تأثير الأحداث الأخيرة على تقاريرها المالية. وبالتحديد، ستحتاج عمليات الإفصاح ضمن تقاريرها إلى نقل الآثار الجوهرية للوباء. (Danyluk, 2020)

ويؤكد (KPMG, 2020) على ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي تمكّن مستخدمي التقارير المالية من فهم تأثير تفشي الفيروس على وضعهم المالي وأدائهم حتى وقت إصدار البيانات المصرح بها. وبالرغم من عدم وجود الكثير من الإرشادات التفصيلية حول كيفية تقديم مثل هذه الإفصاحات، إلا أنه من المهم أن تكون واضحة، وعلى الشركات أن تكون حذرة لتجنب تقديم إفصاحات بطرق يمكن أن تكون مضللة عن طريق الخطأ.

ويرى (Chan & Chen, 2020) أن تفشي الفيروس سوف يكون له الأثر الكبير في كل من الممارسات المحاسبية الآتية: (تقييم انخفاض الموجودات، قياس القيمة العادلة، الأحكام المحتملة

للعقود المرهقة^(*)، الأحكام المحتملة للعقوبات التي سوف تتحملها الشركة نتيجة التأخيرات غير المتوقعة لمواعيد التسليم، الاستمرارية).

ويشير (Richter, 2020) إلى أن عواقب فيروس كورونا أدت بما لا يدع مجالاً للشك إلى تدهور الوضع المالي بعد تاريخ إعداد التقارير المالية، ومن شدة هذا التدهور أصبح أساس الاستمرارية في إعدادها غير مناسباً، مما أدى إلى ضرورة الحاجة لتعديلها (أو تعديل التقارير المؤقتة). وهذا سيتطلب تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح العامة، مع إعطاء أهمية خاصة لمتطلبات الموجودات المحتفظ بها للبيع، وتصنيف أدوات دين الشركة وحقوق الملكية، واختبار انخفاض القيمة، وإثبات وقياس المخصصات وغيرها، ويمكن بيان آثار الفيروس على كل من الإجراءات المحاسبية كما يأتي:

أولاً. الإفصاح عن الأحداث اللاحقة حسب المعيار (IAS10):

لقد صنف المعيار المحاسبي الدولي (IAS10) الحدث إلى صنفين هما:

١. الحدث الذي يستوجب التعديل (an adjusting event): وهو الحدث الذي يقع بعد تاريخ إعداد التقارير المالية شريطة تقديم الدليل على وجود ظروف كانت موجودة فعلاً قبل فترة إعدادها. (PwC, 2020).

٢. الحدث الذي لا يستوجب التعديل (non-adjusting event): وهو الحدث الذي يشير إلى ظروف نشأت بعد تاريخ إعداد التقارير المالية. (IATA, 2020) والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل أن تأثيرات فيروس كورونا تعد حدثاً قابلاً للتعديل أم غير قابل للتعديل؟

ولتحديد الإجابة بموضوعية عن هذا السؤال يتطلب الأمر استعراض وجهات النظر المعتمدة بهذا الخصوص.

فبداية يرى (Dave & Mahanta, 2020) أنه نظراً لأن الكثير من الاضطرابات حدثت بعد ٣١/كانون الأول ٢٠١٩، لذا ستحتاج الشركات إلى حساب أي تغييرات كحدث غير قابل للتعديل في الميزانية العمومية. مع هذا فإنه يجب على الشركة أن تفصح عن طبيعة الحدث، أو تقدير تأثيره المالي أو بيان أنه لا يمكن إجراء مثل هذا التأثير لكل فئة مادية من الحدث غير المعدل بعد فترة إعداد التقرير، في حين سيتعين على الشركات الإعلان عن تأثير الفيروس في الربع التالي، أي في الفصل الأول من العام ٢٠٢٠. ويؤكد (Richter, 2020) أنه بالنسبة للشركات التي أعدت تقاريرها المالية في ٣١/١٢/٢٠١٩، فإن هناك إجماعاً واسعاً في السوق على أن فيروس كورونا وما تبعه من آثار سلبية يُعد حدثاً لاحقاً لا يستوجب التعديل، ومن ثم فليس هناك أي تأثير على الاعتراف والقياس للموجودات والمطلوبات، وإنما يستوجب الإفصاح فقط في الملاحظات، في حال أنه كان هناك تأثير جوهري وذو أهمية نسبية، مع وجوب أن يتصف هذا الإفصاح بالشفافية ويشتمل على طبيعة الحدث (أي الآثار السلبية لفيروس كورونا على الشركة)، مع قيام الشركة بتقدير الأثر المالي له في التقارير المالية، فعلى سبيل المثال، قد يتطلب الأمر الإفصاح عن الآثار المقدرة على انخفاض قيمة الموجودات المالية وغير المالية، أو خرق المواثيق، أو التعديلات، أو

(*) العقود المرهقة (Onerous contracts): وهي العقود التي تكون تكلفتها الاجمالية المطلوبة لتنفيذها أكبر من الفوائد الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها منها.

الإعفاءات في اتفاقيات الإقراض، أو الخسائر الناجمة عن مشكلات سلسلة التوريد، أو التقلب في السلع أو أسواق صرف العملات الأجنبية بعد تاريخ التقرير. وقد يكون من الضروري أيضاً توفير معلومات حول التغيرات المحتملة في القيمة.

ويتفق مع هذا الرأي (IATA, 2020)، ففي النص الذي ورد عنه أنه في ٣١/كانون الأول ٢٠١٩ تم الإبلاغ عن عدد محدود من الحالات المرضية بفيروس لم يكن معروفاً عند منظمة الصحة العالمية. ولم يكن هناك آنذاك أي دليل صريح على إمكانية انتقاله من شخص لآخر. لذا فإن الانتشار اللاحق للفيروس وتحديده على أنه فيروس كورونا لا يوفر أدلة إضافية جديدة حول الوضع في ٣١/كانون الأول ٢٠١٩، وبالتالي فهو حدثاً غير قابل للتعديل. في حين أن الأحداث التي تلت تاريخ التقرير ممكن أن تقدم أحياناً معلومات إضافية حول أوجه عدم التأكد التي كانت موجودة في تاريخ إعداد التقرير والتي قد تؤثر على قضايا ومجريات الإعدادات نفسها، ومن ذلك مثلاً التأثير الذي سيلحق بكل من: (استمرارية الشركة، قياس القيمة العادلة، تقييم خسائر الائتمان المتوقعة، انخفاض الموجودات، متطلبات الإفصاح الأخرى، تقديرات محاسبية أخرى).

ويضيف (Danyluk, 2020) أنه من المناسب بشكل عام اعتبار آثار تفشي الفيروس على شركة ما، هي نتيجة الأحداث التي نشأت بعد تاريخ الإبلاغ، وخير مثال على ذلك القرارات المتخذة استجابة لانتشاره، والتي قد تتطلب الإفصاح عن نتائجها في التقارير المالية، وفي نفس الوقت فإنه لن يؤثر بالقيم المعترف بها. أما بالنسبة لفترات إعداد التقارير اللاحقة، فقد يتأثر الاعتراف بالموجودات والمطلوبات بقياسها بهذه الآثار الناتجة عنه.

وبالنتيجة فإن كل ما تقدم سيعتمد إلى حد كبير على تاريخ إعداد التقارير فضلاً عن الظروف المحددة لعمليات الشركة والأحداث الخاصة.

ونظراً لاعتبار تفشي فيروس كورونا على أنه حدثاً غير قابل للتعديل في ٣١/١٢/٢٠١٩، لذا يتوجب على الإدارة التأكد من أن قياس الموجودات والمطلوبات سيعكس فقط الشروط التي كانت موجودة في تاريخ التقرير. ولا ينبغي أن تنعكس التطورات اللاحقة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة، وانخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة، وصافي القيمة القابلة للتحقق للمخزون، أو أي موجود أو التزام يتم قياسه بالقيمة العادلة. (PwC, 2020)

بمعنى أن التقارير المالية المعدة بعد ٣١/١٢/٢٠١٩ يجب تضمينها بالآثار التي نتجت عن هذا الفيروس كحدث لاحق يستوجب التعديل في التقارير المالية.

وبناءً على ما سبق فإن نتائج تأثير فيروس كورونا على الوظيفة المحاسبية فيما يخص الأحداث اللاحقة يمكن تحديدها بما يأتي:

١. **وظيفة القياس:** تعامل نتائج تأثيرات فيروس كورونا في التقارير المالية في ٣١/١٢/٢٠١٩ على أنها حدثاً غير قابل للتعديل بالتوافق مع معيار (IAS10).

٢. **وظيفة الإفصاح:** بما أن نتائج تأثير فيروس كورونا هو حدث غير قابل للتعديل وله تأثير جوهري، لذا فإن على الشركة الإفصاح عن طبيعة الحدث وتقدير تأثيره المالي.

ثانياً. معيار انخفاض قيمة الموجودات (IAS36):

تنخفض قيمة الموجودات عندما لا تكون الشركة قادرة على استرداد قيمتها الدفترية، سواء باستخدامها أو بيعها. وتقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد الخاصة بالموجود لأجل اختبار انخفاض قيمته.

ومن الجدير بالذكر أن اختبار انخفاض القيمة لأي موجود يقاس بالمبلغ القابل للاسترداد مقارنة بقيمة استخدامه أيهما أكبر.

ومتى ما زادت القيمة الدفترية للموجود (أو وحدة توليد النقد^(*)) التي ينتمي لها الموجود عن تلك القيمة الأكبر الناتجة عن المفاضلة بين المبلغ القابل للاسترداد وقيمة الاستخدام فيمكن الجزم حينها أن هناك انخفاضاً فعلياً في قيمة الموجود. وللعلم إن المبلغ القابل للاسترداد هو عبارة عن القيمة العادلة للموجود مطروحاً منها تكاليف استبعاده (تكاليف بيعه)، أما القيمة المستخدمة فهي القيمة المضافة أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن يتم اشتقاقها من الموجود أو وحدة توليد النقد. (EY, 2020)

عليه فإن من آثار تفشي فيروس كورونا انعكاسها في إجراءات التغير بالتقديرات المعتمدة لانخفاض القيمة وعلى وجه الخصوص المبلغ القابل للاسترداد. (Dave & Mahanta, 2020) ومما يجب التأكيد عليه أن الشركات ستحتاج إلى تقييم ما إذا كان لآثاره دافعاً لانخفاض قيم موجوداتها. فقد يتأثر أداؤها المالي بما في ذلك تقديرات تدفقاتها النقدية وأرباحها المستقبلية بالآثار المباشرة وغير المباشرة بالأحداث الناتجة عنه. ويسعى معيار انخفاض قيمة الموجودات (IAS36) إلى التأكد من أن موجودات الشركة لا يتم إدراجها بما لا يزيد عن قيمتها القابلة للاسترداد، وفي نفس الوقت يكون من الواجب على الشركات إجراء اختبارات القيمة عندما يكون لديها مؤشراً على انخفاض قيمة الموجود في تاريخ التقرير. كما أشار المعيار أيضاً إلى ضرورة إجراء الاختبار لوحدة توليد النقد (CGU) عندما لا ينتج الموجود تدفقات نقدية مستقلة مقارنة مع تلك المتوافرة في الموجودات الأخرى.

وتشتمل مؤشرات انخفاض القيمة على سبيل المثال لا الحصر على تغيرات مهمة لها أثرها السلبي في شركات الأعمال سواء وقعت هذه التغيرات خلال الفترة أو أنها ستقع في المستقبل القريب في الأسواق التي تعمل فيها هذه الشركات.

ويمكن تحديد أهم العوامل الناتجة عن فيروس كورونا والتي تؤدي إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد بما يأتي: (Danyluk, 2020)

١. انخفاض الطلب على منتجات أو خدمات الشركة.
 ٢. زيادة التكاليف/انقطاع الأعمال بسبب قضايا سلسلة التوريد.
 ٣. إلغاء أو تأجيل الطلبات من قبل العملاء.
 ٤. الحاجة إلى تقديم تنازلات كبيرة للعملاء.
 ٥. عملاء مهمين يواجهون صعوبات مالية أو صعوبات في التدفق النقدي.
- وقد تشير هذه العوامل إلى أن الشركة قد تلجأ إلى تصفية بعض موجوداتها بسرعة، وكنتيجة حتمية عن تأثيرات الفيروس أيضاً، فقد تضطر بعض الشركات إلى إجراء تقييم لانخفاض قيمة موجوداتها إلى جانب إجراء اختبار انخفاض القيمة سنوياً وعلى الأقل للشهرة والموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد.

(*) وحدة توليد النقد (Cash-Generating Unit: CGU): هي أصغر مجموعة من الموجودات القابلة للتحديد التي تولد تدفقات نقدية بشكل مستقل نسبياً عن التدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات الأخرى. ويتم استخدام وحدة توليد النقد في حالة عدم القدرة على تحديد المبلغ القابل للاسترداد للموجود بصورة منفردة.

وغالبًا ما تعتمد الشركات على التدفقات النقدية المخصومة في تقدير المبالغ القابلة للاسترداد، لأن الحكم على موضوعية الرقم المحاسبي للموجودات يستند بشكل أساسي على التدفقات النقدية ومعدل النمو ومعدل الخصم. ومن الضروري الإلمام بكل الظروف والأحداث في تاريخ إعداد التقرير لغرض التحوط عند تقدير التدفقات النقدية المتوقعة.

وبما أن معدل الخصم المستخدم هو تقدير للمعدل الذي يتوقعه المشاركون في السوق على استثمار محفوف بالمخاطر، لذا فمن الملائم أن تؤخذ بنظر الاعتبار كافة المخاطر والشكوك المستقبلية التي قد تنتج عن الفيروس ودمجها ضمن معدل الخصم المستخدم في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة لوحدة توليد النقد. (Danyluk, 2020)

وفي مثل هذه الأوقات غير المستقرة قد تواجه إدارة الشركات تحديات كبيرة عند إعداد الموازنات والتنبؤات اللازمة لتقدير المبلغ القابل للاسترداد للموجود (أو وحدة توليد النقد)، وقد ترى الإدارة أن استخدام منهج التدفق النقدي المتوقع هو من أكثر الوسائل فاعلية لعكس أوجه عدم التأكد التي قد تنتج عن الفيروس في تقديراتها للمبلغ القابل للاسترداد، وعندها يكون هذا المنهج أكثر فاعلية وشفافية، وأكثر ارتباطًا بالتوقعات التجارية الأساسية في حالة إضافة علاوة مخاطره (أي مخاطر الفيروس) إلى سعر الخصم.

ومما لا شك فيه أن للمعلومات الخاصة بانخفاض قيمة الموجودات أهمية كبيرة في مساعدة مستخدمي التقارير المالية على فهم المردود السلبي لتأثيرات هذا الوباء في أداء الشركة ووضعها المالي. ويفضل الإفصاح عن تفاصيل الإجراءات المحاسبية الرئيسية المعتمدة في تحديد المبلغ القابل للاسترداد، بحيث تشمل هذه الإجراءات على كافة آثاره مع الأخذ بالاعتبار احتمالية عودة الحياة إلى طبيعتها وانتعاش الأنشطة عند انتهائه، وغالبًا ما تمثل هذه الإجراءات أيضاً الأساس لاختبارات انخفاض القيمة في ظل عدم التأكد، لذا قد يتطلب ذلك معلومات إضافية بالإمكان توفيرها من خلال المعيار المحاسبي (IAS1)، مثل تحليل الحساسية بهدف سد الحاجة للمعلومات المطلوبة في المعيار (IAS36).

وعليه فإنه عند تقدير القيمة القابلة للاسترداد يتوجب أن تعكس التدفقات النقدية المتوقعة أفضل تقديرات الإدارة عن الأوضاع الاقتصادية التي ستحيط بالموجود طيلة العمر الإنتاجي المتبقي له.

وبناءً على ما سبق فإن نتائج تأثير فيروس كورونا على الوظيفة المحاسبية فيما يخص انخفاض قيمة الموجودات يمكن تحديدها بما يأتي:

١. **وظيفة القياس:** إن المدى الزمني للموجودات غير المتداولة هو في العادة طويل الأجل، ومن ثم فإنه في ظل هذه الظروف ستشكل التوقعات حول التدفقات النقدية المستقبلية تحدياً فعلياً أمام الإدارة، لذا يتوجب عليها أن تأخذ بالاعتبار تأثيرات الفيروس على المدى الطويل إلى جانب تأثيراته في المدى القصير.

٢. **وظيفة الإفصاح:** ينبغي على الشركات الإفصاح عن الإجراءات التي قامت بها وأدت إلى تغيير عملية تقدير القيمة القابلة للاسترداد نتيجة لآثار تفشي الفيروس.

ثالثاً. التغير في تقييمات القيمة العادلة نهاية العام:

نشرت شركة (Deloitte) وهي إحدى المكاتب الأربعة الكبار (Big Four) ذات التخصص في تدقيق الحسابات، تحذيرات للمحاسبين بأن قيمة الأدوات المالية ستصبح أكثر تقلباً،

مشيرةً إلى أن التقارير المالية والإفصاحات ذات الصلة ستكون بحاجة إلى نقل جميع الآثار المادية لفيروس كورونا.

ويؤكد (Richter, 2020) على أهمية تعديل الموجودات والمطلوبات المقيمة بالقيمة العادلة في ظل تداعيات الفيروس، إذ يعكس قياس القيمة العادلة شروط تقديرها كما هي في تاريخ القياس، وقد تكون عملية القياس صعبة نوعاً ما عند استنادها على ظروف ضبابية قد تخل بشروط التقدير مثلاً ولم تدركها الشركة في وقت تقدير القيمة العادلة، وتزداد هذه الصعوبة مع التغير السريع في الظروف الحالية.

وبناءً على ما سبق فإن نتائج تأثير فيروس كورونا على الوظيفة المحاسبية فيما يخص قياس القيمة العادلة يمكن تحديدها بما يأتي:

١. **وظيفة القياس:** عند إجراء التقييمات لقياس القيمة العادلة، يتوجب على شركات الأعمال مراعاة الشروط والافتراضات المعروفة لدى المشاركين في السوق، عليه فإن التأثير في تقديرات القيمة العادلة سيعتمد على الحكم فيما إذا كانت شدة تفشي الفيروس في تاريخ التقرير هي مؤثرة في افتراضات تقييم المشاركين في ذلك التاريخ.

٢. **وظيفة الإفصاح:** لتحقيق أهداف الإفصاح وفق المعيار الحاسبي (IAS13)، ستحتاج الشركات إلى إجراء إفصاحات ملائمة من أجل ترشيد قرارات المستخدمين الأساسيين للتقارير المالية، وقد تكون هناك حاجة إلى إفصاحات إضافية ينوّه من خلالها إلى أنه قد تم أخذ تداعيات الفيروس بنظر الاعتبار عند قياس القيمة العادلة.

رابعاً. الآثار على استمرارية الشركة وفق معيار عرض التقارير المالية (IAS1):

يتطلب معيار عرض التقارير المالية من شركات الأعمال عند إعداد التقارير الخاصة بها إجراء تقييم لمدى قدرتها على البقاء كشركة مستمرة (EY, 2020)، وبطبيعة الحال فإن استمرارية الشركات هو فرض قائم ما لم يكن هناك نية لإدارتها بتوقفها عن المتاجرة أو تصفيتها، ويشترط في عملية التقييم أن تأخذ الإدارة في الاعتبار كافة المعلومات عن المستقبل المنظور، وعلى الأقل للاثنا عشر شهراً من تاريخ الميزانية العمومية، ويفضل ألا يقتصر المدى على ذلك فقط حتى يمكن القطع بإمكانية الاستمرار، بمعنى أنه من الواجب عند جمع المعلومات الاستناد إلى الحقائق في كل الحالات، فعندما يكون للشركة مثلاً تاريخاً من العمليات المربحة والإمكانية السريعة للوصول إلى مصادر الأموال، فإنه يمكن الاستنتاج بأن الأساس المحاسبي للشركة هو أساساً مناسباً ودالاً في نفس الوقت على الاستمرار من دون تحليل مفصل، أما في الحالات الأخرى، فقد تحتاج الإدارة إلى أن تأخذ في الاعتبار سلسلة واسعة من العوامل المحيطة بكل من الربحية الحالية والمتوقعة، وبرامج تسديد الديون، والمصادر المحتملة لاستبدال التمويل، قبل أن تقتنع بقدرة الشركة على الاستمرار. وفيما لو رافق عملية التقييم حالات عدم تأكد مادية قد تتعلق بظروف أو أحداث معينة وأثيرت عندها الشكوك بعدم القدرة على الاستمرار، فإنه يكون من الواجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد هذه، ولو تم إعداد التقارير المالية على أساس عدم الاستمرار، فإنه من الواجب أيضاً الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد التقارير، وسبب عدم اعتبار الشركة مستمرة.

ومن الجدير بالذكر إن نتائج عدم التأكد المرتبطة بالطبيعة غير المسبوق لفيروس كورونا ترجح بما لا يدع مجالاً للشك أن تواجه شركات الأعمال تحديات تتعلق باختيار الافتراضات

المناسبة ووضع التقديرات الموثوقة عن نتائج أعمالها عند إعداد التقارير المالية، وفي ظل ذلك تبقى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) هي المرجع الرئيس لوضع التقديرات التي تستند إلى أساليب قياس محاسبية مختلفة. وستحتاج الشركات إلى الإلمام بجميع المعلومات المتاحة، فضلاً عما إذا كانت قد استوفت جميع متطلبات الإفصاح المعمول بها، إلى جانب ما ورد في المعيار المحاسبي (IAS1). فمثلاً قد تحتاج الشركات إلى افتراضات أو تقديرات لأكثر من غرض واحد، فالإيرادات المتوقعة على سبيل المثال قد تكون ذات صلة باختبارات انخفاض القيمة والاعتراف بموجودات الضرائب المؤجلة وهكذا، وبالنتيجة فإنه لا بد من الاعتماد على الافتراضات الموحدة لجميع التقييمات المرتبطة بالشأن الواحد.

وعند إعداد التقارير المالية في الأوقات غير المؤكدة، يكون من المهم إطلاع مستخدميها بحقيقة أداء الشركة، ومرونة إدارتها في مواجهة الظروف الراهن، وفهمها للافتراضات والأحكام الرئيسية المعتمدة في إعداد التقرير. (Danyluk, 2020)

ويرى (Dave & Mahanta, 2020) بضرورة التفكير جدياً بالأحداث التي وقعت بعد تاريخ إعداد التقارير المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١، والمرتبطة بتداعيات فيروس كورونا، وهي من المحتمل جداً أنها قد تسببت في تدهور كبير في أوضاع الشركات الاقتصادية إلى جانب الغموض وحالات عدم التأكد المصاحبة لها، وعليه يكون لزاماً على الشركات إجراء عملية التقييم لتحديد قدرتها على الاستمرار من عدمه.

ويتوقع (Radigan, 2020) أن التقارير المالية ضمن الربع الأول من العام ٢٠٢٠ ستوفر حتماً الدليل على الآثار المالية لتداعيات الفيروس، وستكون عملية التقييم هي محور تركيز المدققين لاسيما لعملائهم الذين يعانون من عجز في السيولة.

في حين يرى (Richter, 2020) أن الإدارة ستحتاج إلى إجراء التقييم في ظل الظروف والأحداث الراهنة، وذلك لقطع الشك باليقين في مدى قدرة الشركة على الاستمرار، ولتحديد فيما إذا كان فرض الاستمرارية لا يزال مناسباً كأساس لإعداد التقارير المالية السنوية أو التقارير المؤقتة.

أما (Danyluk, 2020) فيرى أن الشركات ستحتاج إلى متابعة وتفحص ظروفها الخاصة لتحديد القدرة على الاستمرار وبالحد الأدنى لـ (١٢) شهراً القادمة من تاريخ إعدادها للتقارير المالية، شريطة أن يصدر عن إدارتها بعد إجراء التقييم حكماً بالاستمرار في ظل النتائج المستقبلية رغم الظروف السائدة وحالة عدم التأكد، ويمكن القول أنه من جملة ما يتوجب متابعته وأخذه بنظر الاعتبار لأغراض التقييم ما يأتي:

١. مدى الاضطراب التشغيلي.
 ٢. تناقص الطلب المحتمل على المنتجات.
 ٣. الالتزامات التعاقدية المستحقة أو المتوقعة خلال سنة واحدة.
 ٤. السيولة المحتملة ونقص رأس المال العامل.
 ٥. الوصول إلى مصادر رأس المال الحالية كخط الائتمان المتاح والمعونة الحكومية.
- وفي كل الأحوال ومع هذه الضرورة الملحة لإجراء التقييم تبقى المعايير المحاسبية ونصوصها فيصلاً يجنب الإرباك ويحد من الاجتهاد غير المبرر بحقائق موضوعية، فمعيار الأحداث اللاحقة (IAS10) نوّه إلى الشركات بضرورة النظر في كل الأحداث حتى تاريخ المصادقة على التقارير المالية. كما نوّه إلى أنه لا ينبغي إعداد التقارير على أساس الاستمرارية

عندما تشير الأحداث بعد تاريخ التقرير إلى أن هذا الأساس أو الافتراض لم يعد مناسباً، ويسري هذا التوجيه حتى لو كانت هذه الأحداث غير قابلة للتعديل، لذا ينبغي على الجهات المنظمة وشركات المحاسبة والتدقيق النظر فيما إذا كان للتطورات اللاحقة لتاريخ التقرير أي آثار على افتراض استمرارية الشركة. (PwC, 2020)

ولكي يكون حكم الإدارة على استمرارية الشركة حكماً موضوعياً في ظل حالة عدم التأكد التي فرضتها جائحة كورونا، يلزم الأخذ بالاعتبار كافة العوامل والظروف ذات التأثير المباشر في أدائها المستقبلي، ولعل من أهم هذه العوامل ما يأتي:

١. الانخفاض الكبير في الإيرادات.
٢. التآكل الكبير في الأرباح بسبب ارتفاع التكاليف أو تكبد نفقات غير متوقعة.
٣. خرق عهود الدين الناتجة عن التأثير السلبي على سيولتها.
٤. قضايا التدفق النقدي.

وبناءً على ما سبق فإن نتائج تأثير فيروس كورونا على الوظيفة المحاسبية فيما يخص استمرارية الشركة يمكن تحديدها بما يأتي:

١. **وظيفة القياس:** على إدارة الشركات مراعاة التأثيرات الحالية والمتوقعة لتداعيات تفشي الفيروس على أنشطة الشركة عند تقييمها لمدى قدرتها على الاستمرارية والأسس المعتمدة في إجراءات التقييم، إلى جانب النظر في جميع المعلومات المستقبلية لما بعد تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١.
٢. **وظيفة الإفصاح:** إن عدم القدرة على التنبؤ بالآثار المحتملة لتداعيات تفشي الفيروس، قد يتولد عنها شكوكاً جوهرية تلقي بظلالها على مدى قدرة الشركة على العمل بمقتضى فرض الاستمرار، لذا يتوجب عند إعداد التقارير المالية وفقاً لهذا الفرض الإفصاح عن هذه الشكوك، لكي يتضح لمستخدميها أن فرض الاستمرارية الذي رسمته الإدارة يخضع لعدم التأكد مع بعض عناصر هذه التقارير.

خامساً. معيار المخزون (IAS2):

يتم قياس المخزون وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS2) بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق (NRV) أيهما أقل. وفي ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة، قد يكون حساب صافي القيمة الحالية أكثر صعوبة، وقد يتطلب طرقاً أو افتراضات أكثر تفصيلاً. وعند تحقق الخسائر نتيجة لانخفاض قيمة المخزون، فإن هذه الخسائر ستعكس في الفترة التي حدثت فيها، على أن يتم تعويضها والاعتراف بها كمكاسب في الفترات اللاحقة عند عودة ارتفاع قيمته مرة أخرى.

وتظهر نتائج تداعيات فيروس كورونا في صافي القيمة القابلة للتحقق، عندما ينخفض الطلب على بعض المنتجات، وهو ما قد يؤدي إلى الضغط على أسعار المبيعات، أو قد يؤدي إلى انخفاض في معدل دوران المخزون، ليرتبط على ذلك حدوث تخفيضات إضافية في صافي هذه القيمة. (Richter, 2020) وقد تؤثر تداعيات الفيروس أيضاً على قابلية استرداد أرصدة المخزون، إذ قد تضطر بعض الشركات التي لديها قوائم جرد موسمية إلى تخفيض القيمة المقدرة لأرصدة المخزون لفترة مؤقتة أو سنوية نتيجة لضعف أو انخفاض مستويات المبيعات المتوقعة، كما قد تضطر الشركات الصناعية إلى إعادة تقييم ممارساتها الخاصة بمعدلات تحميل التكاليف العامة الثابتة نتيجة للانخفاض المتوقع في حجم الإنتاج بشكل غير طبيعي خلال العام نتيجة لإغلاق المصانع أو انخفاض الطلب على منتجاتها. (Danyluk, 2020)

بناءً على ما سبق فإن نتائج تأثير فيروس كورونا على الوظيفة المحاسبية فيما يخص تقييم المخزون يمكن تحديدها بما يأتي:

١. **وظيفة القياس:** يتوقع أن يكون هناك صعوبات في تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق، نتيجة لنداعيات الفيروس السلبية غير المحددة من حيث نطاق التأثير ومدته، والتي ستعكس في الغالب بالتخفيضات الإضافية التي ستجرى على تلك القيمة.
 ٢. **وظيفة الإفصاح:** على الشركة الإفصاح بصورة كاملة عن الآثار التي خلفها الفيروس أو سيخلفها مستقبلاً في القيمة المقدرة الصافية للمخزون.
- سادساً. بعض الآثار الأخرى:

لنداعيات فيروس كورونا تأثيرات واسعة في الإجراءات المحاسبية، وما استعرضه الباحثان في الفقرات السابقة يعد جزئية بسيطة من جملة تلك الآثار، وتماشياً مع التدرج في هذا العرض، سيتم تسليط الضوء على آثاره في **المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية**، بهدف تغطية ما يمكن تغطيته من الجزئيات الأخرى.

فلنداعيات الفيروس على هذه الجزئية بالتحديد ما يأتي:

١. تصنيف بعض المستحقات على أنها ديون معدومة.
 ٢. نظراً لسياسة العمل من المنزل التي ستتبنها معظم الشركات، فإن هناك متطلبات مستحدثة ستظهر في إجراءات القياس والإفصاح المحاسبي لرواتب ومنافع الموظفين، فضلاً عن المعالجات المحاسبية لتكاليف الاتصال التي سترتفع وغيرها. (Dave & Mahanta, 2020)
 ٣. استرداد موجودات الضرائب المؤجلة (وهو إجراء خاص بالشركات في بعض الدول ذات النظام الضريبي المتقدم)، فالإجراء الواجب مع تدهور التوقعات الاقتصادية وانخفاض أرباح الشركة، يقضي بضرورة التحقق بعناية من إمكانية استرداد أي موجودات ضريبية مؤجلة معترف بها.
 ٤. تصنيف المطلوبات المالية على أنها مطلوبات جارية أو غير متداولة، فإذا ما تدهور الوضع المالي للشركة، فقد يتم تفعيل العهود المالية، وعندها ستصبح المطلوبات المالية قابلة للسداد على الفور، ويحدث هذا الإجراء إذا لم يكن بالإمكان معالجة ذلك قبل تاريخ التقرير، بغض النظر عن المدة التعاقدية المتبقية.
 ٥. التصنيف كمطلوبات طارئة، فقد يلزم في بعض الأحيان إعادة النظر في المطلوبات التي استوفت في السابق تعريف أو شرط الالتزام المحتمل، فتصنف عندها كمطلوبات طارئة يتم تضمينها في الميزانية العمومية. (Richter, 2020)
 ٦. التوسع في نطاق الإفصاحات الإضافية سواء بالمعلومات المالية أو غير المالية، مع التركيز على الآثار التي قد تنتج عن تداعيات الفيروس في أداء الشركات وتقاريرها المالية، فمتطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية للشركات المتضررة بشكل مباشر أو غير مباشر ستختلف وفقاً لحجم التأثير المالي وتوافر المعلومات. (EY, 2020)
- ومن الجزئيات الأخرى أيضاً والتي تم الإشارة إليها عن تأثيراته في العمل المحاسبي ما رجحه (Radigan, 2020)، حيث أشار إلى:
- ❖ ضرورة إدراج آثار هذا الوباء كجزء رئيس من برامج خطة التدقيق، ويفضل على شركات المحاسبة أن تنفذ خططاً طارئة لكيفية التعامل مع تلك الآثار.
 - ❖ من المتوقع لآثاره أن تنسحب على عقود التحوط للتدفقات النقدية المتوقعة.

❖ من المتوقع أن تنسحب آثاره على محاسبة التحوط، فمثلاً المكاسب أو الخسائر المشتقة والمؤجلة في الدخل الشامل الآخر ستبقى دون تعديل، لحين تحقق تأثير المعاملة المتوقعة على الأرباح (أو حتى تصبح المعاملة المتوقعة محتملة الحدوث).

ففي ظل هذه التداعيات وغيرها يتحتم على المحاسبين أن يأخذوا زمام المبادرة في توجيه إدارة الشركات للتعامل مع المخاطر المالية أو أي مخاطر أخرى قد تنتج عنه. (Moyer, 2020)

٤/٣. الآثار على المبادئ والقواعد المحاسبية (معايير الأدوات المالية IFRS9 مثلاً)

دخل المعيار الدولي (IFRS9) الأدوات المالية، حيز التنفيذ في أغلب الدول الأوربية في العام ٢٠١٨، لكن يبدو أن هذا المعيار قد لاقى اعتراضاً شديداً مع أول عقبة له في الفصل الأول من العام ٢٠٢٠، حيث حاولت السلطات المالية وقف العمل به وإبطال تأثيره في المصارف خلال أزمة فيروس كورونا، على اعتبار أن لهذا المعيار آثاراً سلبية خطيرة على العمل المصرفي خلال فترة الانكماش الاقتصادي، بسبب إجبار المصارف على زيادة المخصصات لخسائر القروض.

ولعل قرار العديد من المصارف بإجراء تطبيق الوقف الاختياري لسداد القروض في ظل هذه الأزمة، سيفضي إلى نقص التدفقات النقدية خلال فترة الانكماش الاقتصادي، مما قد يحدث حالة من الضبابية في الإجراءات المحاسبية الواجب اتخاذها لإعداد الميزانية العمومية المصرفية. وللعلم فقد سلط منظمو المعايير المحاسبية الضوء على بعض جوانب المرونة في هذا المعيار، (كما هي الحالة مثلاً مع تجنب بعض الآثار الاقتصادية عند وضع نموذج لمخاطر خسائر الائتمان في المصارف)، بهدف تخفيف بعض الانتقادات الموجهة إليه في بلدان اليورو في ظل تفشي هذا الوباء.

في حين بادرت الولايات المتحدة من خلال المؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع (FDIC) بتعليق القواعد المحاسبية المتعلقة بالمحاسبة على أساس القيمة العادلة، بدلاً من تخفيف تأثيرها من خلال اعتماد بعض الإجراءات المتخذة في منطقة اليورو والمملكة المتحدة بشأن المعيار (IFRS9). وأرسلت هذه المؤسسة رسالة إلى مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية (FASB) لحثه على السماح للمصارف الأمريكية بتأجيل تطبيقها للمعايير المستندة على محاسبة القيمة العادلة. (Davies, 2020)

وقد نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في ٢٧/ آذار ٢٠٢٠، وثيقة تجيب على الأسئلة المتعلقة بتطبيق هذا المعيار خلال فترة عدم التأكد الناتجة عن الفيروس، وأوضح أن الغرض من الوثيقة هو دعم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، كما سلطت الضوء على كيفية تأثيرات الفيروس في الحسابات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة لشركات الاعمال في ظل هذا المعيار، وأكدت أنه لا يوجد أي تغيير أو حذف أو إضافة إليه، بمعنى أنه سيبقى ساري المفعول ولا يوجد نية لوقف تطبيقه أو تعديل أي من فقراته. (IFRS, 2020)

ويرى (Noonan et al., 2020) أن الممارسات المحاسبية وفقاً للمعيار الدولي (IFRS9) بإمكانها أن تشمل أجزاء من القطاع المصرفي نتيجة لفرض الاعتراف المبكر بخسائر القروض، فمع تهديد فيروس كورونا بدفع اقتصادات العالم نحو الركود، سيعمل المعيار على

ترسيخ هذا الركود من خلال جعل المقرضين أكثر عرضة لتأثيرات الدورات الاقتصادية(*) وقد يؤدي إلى تضخيم الأزمة التي تلوح في الأفق بشكل كبير، فعلى سبيل المثال قد تتمثل مشكلة هذه الممارسات في زيادة المخصصات بطريقة متسارعة، لأن المعيار الدولي (IFRS9) يوجب على المصارف عمل مخصصات سابقة للقروض التي يحتمل عدم إمكانية تحصيلها لاسيما في ظروف عدم التأكد الكبيرة، أو حدوث تغيرات جوهرية في ظروف السوق، وهذا الأمر يجبر المصارف على عمل مخصصات طوال مدة القرض، ومن جانب آخر فإن المصارف الأمريكية تعمل بموجب معيار جديد يطلق عليه "خسائر الائتمان الحالي المتوقعة"، منذ بداية العام ٢٠٢٠، ويفرض هذا المعيار عليهم حجز خسائر القروض مدى الحياة بمجرد وجود سبب للاعتقاد بأن القرض لن يتم تسديده بالكامل، علماً بأن الطريقة التقليدية السابقة في كلا الحالتين تتمثل بأن يتم عمل المخصصات فقط عندما لا يفي العملاء فعلياً بالدفوعات.

في حين يرى (ESMA, 2020) أن الطبيعة القائمة على المبادئ للمعيار الدولي (IFRS9) مرنة بما فيه الكافية لتعكس بدقة تداعيات تفشي الفيروس والإجراءات المرتبطة بها. وأخيراً ومن باب التأكيد على جملة هذه التداعيات والآثار يرى (Danyluk, 2020) إن لجائحة كورونا التأثير المباشر في إجراءات القياس والإفصاح المحاسبي لبعض الأدوات المالية، ولعل من أبرز هذه الأدوات على سبيل المثال لا للحصر ما يأتي:

١. مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ECL).
 ٢. الذمم التجارية.
 ٣. الذمم المدينة الأخرى.
 ٤. عقود الضمان المالية الصادرة.
 ٥. قياس القيمة العادلة.
 ٦. إدارة مخاطر السيولة.
 ٧. تصنيف الموجودات المالية.
 ٨. تعديلات الديون.
 ٩. التغيرات في التدفقات النقدية المقدرة.
 ١٠. محاسبة التحوط.
 ١١. الموجودات والمطلوبات المالية مقابل غير المالية.
 ١٢. الإيرادات من العقود مع العملاء.
- وفيما يلي بياناً لأهم وجهات النظر الخاصة بكل أداة من هذه الأدوات:

١. مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ECL):

لقد فرض المعيار الدولي (IFRS9) على شركات الأعمال الأخذ بالاعتبار كافة المعلومات الاقتصادية السابقة والحالية، فضلاً عن التوقعات المستقبلية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

(*) الدورات الاقتصادية (Economic Cycles): وهي عبارة عن تغير دوري في المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والتضخم، وتندرج تحت دراسات الاقتصاد الكلي، أو أنها تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي، وهذه الدورات تتعرض لها اقتصادات العالم، وتختلف مدة كل دورة وفقاً لقدرة الاقتصاد على الخروج من مراحلها المختلفة والوصول لمرحلة الانتعاش أو الرخاء، وتتضمن كل من: (مرحلة القمة، الركود، القاع، العودة).

(ECL) للموجودات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة. (EY, 2020) ويمكن أن تؤثر تداعيات الفيروس على المقترضين، سواء كانوا شركات أو أفراد في مجال قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم بسداد القروض، وقد يختلف هذا التأثير فيهم بحسب القطاع الصناعي الذي ينتمون إليه أو الموقع الجغرافي. فمن المتوقع أن يكون هناك احتمال بتخلف عدد كبير منهم عن السداد، وحدث ركود اقتصادي، ليفضي ذلك إلى زيادة معدلات خسائر الائتمان نتيجة انخفاض قيمة الموجودات المالية.

كما ستؤثر تداعيات الفيروس أيضاً في تقييم خسائر الائتمان المتوقعة، وستمثل تحدياً كبيراً للمصارف وغيرها من شركات الإقراض وحتى الشركات المالية، بسبب أن خسائر الائتمان المتوقعة لا تنطبق فقط على القروض، ولكن قد تنطبق أيضاً على العديد من الاستثمارات في الموجودات المالية التي تحمل فائدة كالسندات مثلاً، والذمم التجارية، ومدني عقود الإيجار، والتزامات القروض الصادرة، وعقود الضمان المالي الصادرة.

ويرى (Richter, 2020) أن الصعوبات الاقتصادية للعملاء والتوقعات الاقتصادية السلبية بشكل عام ستعمل بشكل كبير على زيادة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية.

ولأن الإبلاغ عن الحالات الأولى للالتهاب الرئوي قد تمت قبل تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١، وأن المعيار الدولي (IFRS9) يوجب الأخذ بكل التوقعات الخاصة بالظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس الاحتمال المرجح، لذا يتوجب على الشركات تقييم احتمالية وقوع الضرر المتوقع من الفيروس في ذلك التاريخ إذا كان سيؤثر بشكل كبير في تقدير الخسائر المتوقعة للموجودات المالية. وفي حالة قيام الشركات بالاستفادة من مرونة معيار الأدوات المالية (IFRS9) وذلك بتغيير المنهج المعتمد في تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة، عندها يجب أن تفصح عن ذلك التغيير وأسبابه.

٢. الذمم التجارية:

فيما يخص الشركات التي لديها موجودات مالية معينة كالذمم التجارية المدينة قصيرة الأجل، فإن تقدير خسائرها المتوقعة لن يكون بنفس مستوى التعقيد عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، لأن المعيار الدولي (IFRS9) يتطلب تعديل معدلات خسائرها (أي خسائر هذه الذمم) التاريخية بحسب الحاجة لتعكس الظروف الحالية وتقدير الظروف الاقتصادية المستقبلية. وبشكل عام ستفرض نتائج تداعيات الفيروس على الشركات إعادة النظر في أسلوب احتساب وتكوين المخصصات من خلال النظر بكلٍ مما يأتي:

❖ سوف تحتاج الشركات إلى إعادة النظر في توقعات خسائر الائتمان السابقة إذا ما كانت تستند إلى تجارب تاريخية لا تعكس ظروف السوق الحالية والمعلومات المستقبلية، ومثل هذا الأمر قد يحتاج إلى قرار حاسم من إدارتها بسبب ظروف عدم التأكد الراهنة مثل الجدوى المالية للمدينين ومستويات الدعم الحكومي، وما إلى ذلك.

❖ قد يكون هناك نقص في البيانات التاريخية الملائمة التي تعكس الظروف الاقتصادية التي يُستند إليها عند تقدير الخسائر.

❖ قد يؤدي عدم الاستقرار التشغيلي الذي يعاني منه العملاء والموردون وكذلك التوقف الاختياري لسداد الديون إلى التأخر في معالجة وتسوية المعاملات، علماً أنه يتم الاعتراف بالذمم المدينة

التجارية قصيرة الأجل بسعر المعاملات، ومن ثم يكون لها معدل فائدة فعلي صفري، وعليه فإن التأخر في التحصيل لن يؤدي إلى زيادة في مخصص الخسارة المبلغ عنه.

❖ ستزداد التقلبات في الظروف الاقتصادية المحتملة، لتلقي بظلالها حتى على الديون التجارية قصيرة الأجل نسبياً، لذا يكون من الضروري تحديد معدلات الخسارة المتوقعة.

❖ مع زيادة عدد حسابات الذمم المدينة التي ستتخلف عن السداد، فإنه قد يلزم تقدير معدلات الخسارة على الذمم المدينة.

ويرى (KPMG, 2020) أنه عند بداية تفشي فيروس كورونا في كانون الأول من العام ٢٠١٩، لم تظهر معلومات تفصيلية عنه، ولم تتخذ الإجراءات للتحوط منه من قبل الحكومات والقطاع الخاص إلا في شباط ٢٠٢٠، وهذا يعني أنه لن يكون له تأثير فعلي في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، وحتى في متطلبات الإفصاح عنها في ٢٠١٩/١٢/٣١.

٣. الذمم المدينة الأخرى:

ستحتاج الشركات إلى إعادة النظر في مدى ملائمة الطرق المستخدمة لتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة وضمان اعتماد المعلومات الملائمة في التقييم، كما هو الحال مثلاً مع الذمم المدينة بين الشركات، وأرصدة الإقراض مع شركات أخرى.

٤. عقود الضمان المالية الصادرة:

قد تصدر شركات الأعمال القابضة أو الشركة الأم أحياناً عقود ضمان مالية (FGC) تقدمها للمقرضين لشركاتها التابعة أو الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة، وتسمح بمقتضاها لمن أقرضهم بالمطالبة بالخسائر التي تكبدها نتيجة عدم دفع هذه الشركات لمستحقاتهم، وعليه فقد يتسبب تفشي الوباء بالتخلف عن السداد، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة مبالغ الخسائر المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي (IFRS9).

٥. قياس القيمة العادلة:

من الأهمية بمكان أن يعكس قياس القيمة العادلة للأدوات المالية آراء المشاركين في السوق، فضلاً عن بيانات السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الراهنة، إذ لا يمكن تجاهل أي بيانات من هذا القبيل حتى لو كان الانخفاض في الأسعار هو انخفاضاً مؤقتاً، وفي كل الأحوال ستتهتم الشركات بشكل خاص بقياسات القيمة العادلة، والتأكد من أن هذه القياسات قد أخذت بالاعتبار انعكاسات تأثير الفيروس في توقعات المشاركين حول التدفقات النقدية المستقبلية، ومعدلات الخصم، وإجراءات التقييم المهمة الأخرى المتعلقة بالموجودات أو الالتزامات في تاريخ التقرير.

٦. إدارة مخاطر السيولة:

من المحتمل جداً أن يكون للتوقف عن الإنتاج وانخفاض المبيعات آثار على رأس المال العامل للشركة، ويمكن أن تؤدي أيضاً إلى خرق ميثاق الديون، لذا فقد تبحث شركات الأعمال عن طرق لإدارة مثل هذا الخطر، وذلك باستخدام مصادر بديلة للتمويل، كتأخيرها عن سداد ما بذمتها للموردين، وإجراء ترتيبات معينة مع المؤسسات المالية للحصول على تسهيلات للسداد، وسيكون الإفصاح عن هذه التسهيلات في غاية الأهمية لا سيما عندما تكون جوهرية لتمويل الشركة أو

تمنحها القدرة على الاستمرار، فمن المرجح أن تؤدي الظروف الاقتصادية الحالية إلى زيادة تقلبات أسعار العديد من الاستثمارات وانخفاض السيولة لديها.

٧. تصنيف الموجودات المالية:

عادةً ما تصنف الشركات بعض الموجودات المالية التي تملكها إلى موجودات مالية بغرض البيع والمتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها لغاية تاريخ الاستحقاق، وعلى الرغم من الآثار الاقتصادية التي خلفها الفيروس في خفض قيمة هذه الموجودات، إلا أنه من المتوقع عدم قيام الشركات بإجراء إعادة تصنيفها ليتوافق هذا الإجراء مع متطلبات المعيار الدولي (IFRS9).

٨. تعديلات الديون:

استجابة لتحديات السيولة، فقد يسعى المدينون إلى إعادة التفاوض على شروط ترتيبات السداد مع الشركة، وعندما تمنح الأخيرة مثل هذا الامتياز وتُجري التعديل على الترتيبات التعاقدية مع المدينون، يتوجب تقييم الأثر المحاسبي للتعديل الجديد في تقاريرها المالية، ورغم أن المعيار الدولي (IFRS9) لم يتضمن أي إرشادات محددة بشأن المحاسبة عن تعديلات الموجودات المالية، ومتى يجب أن تؤدي هذه التعديلات إلى إلغاء الاعتراف بها، إلا إن بعض الشركات تلجأ إلى اعتماد سياسات محاسبية خاصة كتطبيق اختبار الـ (١٠%)^(*) مثلاً على الموجودات المالية، من أجل إطفاء الموجود القديم والاعتراف بالموجود الجديد.

٩. التغيرات في التدفقات النقدية المقدرة:

من التداعيات التي نتجت عن فيروس كورونا التغير في التوقعات المتعلقة بممارسات ميزات الدفع المسبق أو التمديد في فترات التسديد أو التحويل في اتفاقيات الديون، فعندما يتم التعامل مع هذه الميزات كمشتقات مالية، أو عندما يتم قياسها بالكامل بالقيمة العادلة، فسينعكس هذا التغير من دون شك في قياس هذه القيمة، وسيتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي لأصل الأداة المالية.

١٠. محاسبة التحوط:

عندما يتم تصنيف المعاملة على أنها بند تحوط، ستحتاج الشركات للتحقق من أن التوقعات حول حدوثها لازالت قائمة. ومن المحتمل جداً أن يتم حماية عناصر معينة وفق تحوط التدفق النقدي نتيجة لتأثرها بتداعيات فيروس كورونا، ولعل من أبرز هذه العناصر ما يأتي:

- ❖ أحجام البيع أو الشراء التي تقل عن المستويات المتوقعة.
- ❖ تأخير أو إلغاء إصدارات الديون بحيث تتخفض مدفوعات الفوائد عن المستويات المتوقعة منها.
- ❖ عمليات الاستحواذ أو المعاملات التجارية المتأخرة أو الملغاة.

وقد تؤدي الزيادة في مخاطر الائتمان إلى الفشل في تقييم فاعلية التحوط، وذلك عندما تكون مخاطر الائتمان مهيمنة على تغيرات القيمة الناتجة عن العلاقات الاقتصادية بين أداة التحوط والبند المحوط.

(*) اختبار الـ (١٠%): ويقصد به تقييم ما إذا كانت التعديلات الجوهرية على الأداة المالية قد أدت إلى تغيير في صافي القيمة الحالية لتدفقاتها النقدية بأكثر من ١٠%، عندها يتم إلغاء الاعتراف بالموجود المالي (أو الالتزام المالي) الحالي والاعتراف بالموجود (أو الالتزام) الجديد بالقيمة العادلة، مما قد ينتج عن هذا الإجراء مكاسب أو خسائر، وللمزيد من التفاصيل عن هذا الاختبار المستخدم في محاسبة التعديلات عن الموجودات المالية، ينظر في ذلك: (Danyluk, 2020).

١١. الموجودات والمطلوبات المالية مقابل غير المالية:

قد يؤدي الانخفاض الكبير في العرض والطلب إلى إجراء تسوية نقدية صافية لعقود شراء أو بيع السلع أو الموجودات غير المالية الأخرى التي كان من المتوقع سابقاً تسويتها فعلياً.

١٢. الإيرادات من العقود مع العملاء:

قد تؤدي حالات تعطل وتوقف الأعمال نتيجة تفشي الوباء إلى منع الشركات من الدخول في اتفاقيات مع العملاء بسبب التغيرات في الظروف التي تمر بها كل من الشركة والعميل، عليه فقد تحتاج الشركة إلى مراعاة عوامل معينة عند تقييم إيراداتها من العقود مع العملاء، ومن هذه العوامل ما يأتي:

- ❖ قابلية تنفيذ العقد.
- ❖ قابلية التحصيل.
- ❖ تعديل العقد.
- ❖ الحق المادي: ويعني أنه لغرض التخفيف من أي انخفاض في المبيعات، فقد تقدم شركات الأعمال حوافزاً لعملائها لتشجيعهم على الشراء كالخصومات على السلع أو الخدمات المستقبلية مثلاً.
- ❖ الاعتراف بالإيرادات: ويعني أنه قد تحتاج الشركات بسبب الانقطاعات المحتملة في التوريد أو أي ظروف أخرى إلى إعادة النظر في توقيت الاعتراف بالإيراد، لا سيما عندما تكون غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتقديم منتجاتها للعملاء في الوقت المناسب.
- ❖ متطلبات الإفصاح: من الممكن جداً أن تؤثر الظروف سابقة الذكر في إفصاحات الشركة، كالإفصاح عن التغيرات المهمة في أصل العقد بسبب انخفاض القيمة، وشروط الدفع، وتوقع الشركة للوقت الذي يتم فيه الاعتراف بإيراد الالتزامات المتبقية لها.

٣/٥. الآثار على عمل المدققين

في ظل جائحة كورونا صدرت العديد من التأكيدات ووجهات النظر حول تداعياتها في عمل المدققين وتوجهاتهم وآرائهم في مدى تمثيل التقارير المالية لواقع أداء الشركات. ومن جملة ما جاء في هذا المجال ما يأتي:

١. أكد مدققو الحسابات على ضرورة أن تعكس التقارير المالية للشركات متعددة الجنسية وغيرها من الشركات الآثار الناتجة عن توقف الأعمال بسبب تفشي جائحة كورونا، لأنه من الواجب تضمين التقارير المالية لسنة ٢٠١٩ وللسنة ٢٠٢٠ بمثل هذه الآثار. ويرى المدققون أيضاً بأن وقوع الضرر من هذا التوقف سيظهر قضيتان مهمتان هما؛ انخفاض القيمة نتيجة للخسائر المالية، وخرق العهود المصرفية، وكلاهما سيؤثران في استمرارية الشركة. فعمل المدققون في النهاية لن يسلم من تأثير هذه الجائحة، وقد يتجسد هذا التأثير بشكل رئيس في صورة الإبلاغ في تقريرهم عن آثارها باعتبارها موضوعاً رئيساً، ومن ثم بيان فيما إذا كانت أرباح الشركات أو خسائرها كانت كنتيجة حتمية عنها أو بسببها. (Dave & Mahanta, 2020)

٢. من الممكن أن يشكل العمل الميداني مشكلة خاصة للمدققين، حيث أعرب المنظمون عن قلقهم من أن مدققي الحسابات قد يواجهون صعوبة في الوصول إلى الأدلة والأشخاص الذين يحتاجون إليهم لدعم رأيهم في عملية التدقيق، فقيود السفر على سبيل المثال ستمنعهم من زيارة مواقع العملاء، الأمر الذي سيضطرهم إلى وجوب الكشف في تقاريرهم عن قيود النطاق لإجراءاتهم المعتادة.

وبسبب الطبيعة الضبابية وغير المتوقعة لآثار هذه الجائحة، فمن المتوقع أن تكون تقييماتهم للتقديرات المحاسبية الخاصة بعمالهم أكثر تعقيداً مما ستكون عليه في فترات إعداد التقارير القادمة. ولدى المدققون الإدراك التام بالتأثير الكبير الذي سيطال العديد من الحسابات الرئيسية وفي مقدمتها المبيعات والمخزون ونفقات الديون المعدومة، فضلاً عن الأنشطة التجارية الأساسية كالإنتاج والتوزيع. (Radigan, 2020)

٣. من المؤكد أن جائحة كورونا قد وضعت المدققين في تحدٍ كبير لا سيما مع عملية اختبار المخزون والتأكد منه. فشركات التدقيق تطلب من موظفيها العمل من المنزل، والعملاء بدورهم يطالبون بعدم حضور المدققين للقيام بالزيارات الميدانية، فضلاً عن أن العديد من البلدان قد حظرت على الشركات أصلاً فتح أبوابها. ولأجل التغلب على هذه التحديات يمكن للمدققين تأخير عملية إعداد تقاريرهم لفترة زمنية لحين انتهاء هذه الجائحة، أو يمكن لهم استخدام الكاميرات أو الاعتماد على الفيديوهات لمراقبة المخزون كوسائل بديلة، وهنا يجب التنويه إلى أن الفقرة (٣٤) من معيار التدقيق (٥٠١) قد أشارت إلى أنه من الممكن لحدوث أمر ما أن يجعل من عملية المعاينة المباشرة للمخزون غير واجبة، ومن الأمثلة على هذا الأمر هو الاحتفاظ بالمخزون في مكان قد يشكل تهديداً على سلامة المدقق، ومن المعلوم أن جائحة كورونا في كل الأحوال ستعرض سلامته للخطر، وبذلك يفضل استخدام الوسائل البديلة المناسبة وعدم حضوره فعلياً للقيام بالجرد المادي. (Dohrer, 2020)

٤. من الضروري على معهد المحاسبين القانونيين وضع الارشادات اللازمة للمدققين عن كيفية تقديمهم للتوضيحات المناسبة لما يمكن أن تسببه هذه الجائحة من آثار في التدفقات النقدية وهبوط أسعار الأسهم لشركات الأعمال. (Dave & Mahanta, 2020)

المحور الرابع: الخلاصة

يمكن تحديد أهم ما خلص إليه البحث بكلٍ مما يأتي:

١. لتداعيات تفشي فيروس كورونا (COVID-19) تأثير كبير في الاقتصاد العالمي وفي أداء الشركات، ولهذا التأثير انعكاساته المستقبلية إلى جانب الاضرار الفعلية التي أوقعها في أغلب مفاصل اقتصادات الدول ومجتمعاتها.
٢. لتداعيات تفشي الفيروس التأثير المباشر وغير المباشر بالعديد من الممارسات المحاسبية لشركات الأعمال.
٣. اعتبار الأحداث الناتجة عن تداعيات الفيروس ضمن التقارير المالية المعدة في ٢٠١٩/١٢/٣١ على أنها أحداثاً غير قابلة للتعديل وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي (IAS10)، ورغم ذلك كان هناك توجهات بضرورة الإفصاح عن البنود غير المعدلة والتي ستتأثر بشدة بالآثار الاقتصادية عن تداعياته مستقبلاً، واعتبارها أحداثاً قابلة للتعديل ضمن التقارير المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
٤. على الرغم من كثرة وشدة الانتقادات الموجهة للمعيار الدولي (IFRS9)، والمطالبة بإيقاف تطبيقه أو على الأقل تعديل بعض فقراته، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أوصى بعدم إيقافه وعدم إجراء أي تعديل عليه خلال الفترة الحالية، على اعتبار أن فيه من المرونة التي تؤهله لاستيعاب الآثار الناتجة عن تفشي الفيروس.
٥. ضرورة حرص الإدارة على انعكاس المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المتوقعة في التقارير المالية المعدة على أساس فرض الاستمرارية، وعلى وجه الخصوص في ظل الضبابية وظروف عدم التأكد التي خلفها تفشي الفيروس.

٦. قد يواجه المدققون صعوبة في الوصول إلى الأدلة والأشخاص الذين يحتاجون إليهم لدعم رأيهم في عملية التدقيق، وقد يؤدي هذا الأمر إلى اضطرابهم للكشف عن قيود النطاق لإجراءاتهم المعتادة ضمن تقاريرهم.

٧. هناك مجالات بحثية أخرى لم يتم التطرق إليها بالتفصيل في البحث الحالي، ويمكن تغطيتها مستقبلاً في دراسات لاحقة، ومن هذه المجالات على سبيل المثال، تداعيات فيروس كورونا على كل من؛ ممارسات التحفظ المحاسبي، نطاق تبني محاسبة القيمة العادلة، جودة التقارير المالية المرحلية، مدى الإفصاح الطوعي أو الاختياري، إعادة هيكلة المبادئ الأساسية لمعايير (IFRS)، نوع تقرير المدقق، أجور المدقق، تبني تكنولوجيا المعلومات كالحوسبة السحابية وسلسلة الكتل (Blockchain)، التعليم والمعرفة المحاسبية، توجهات إدارة الأرباح، فضلاً عن كفاية النظام المحاسبي الموحد، محاسبة تكاليف رأس المال الفكري، الوظيفة الإعلامية للمحاسبة، المشتقات المالية والعقود المستقبلية، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

قائمة المصادر

1. Chan, Rick & Chen, Narissa, (2020), Coronavirus Outbreak and its Accounting and Audit Implications, MAZARS, Singapore.
2. Danyluk, Kerry, (2020), Clearly IFRS — Accounting Considerations Related to Coronavirus Disease 2019, Deloitte. Mar 31, 2020. <https://www.iasplus.com>.
3. Dave, Sachin & Mahanta, Vinod, (2020), Auditors feel companies may have to state coronavirus impact in accounts. <https://economictimes.indiatimes>.
4. Delalio, John, (2020), How to Pivot Your Accounting Operations: Coping with COVID-19. <https://www.eisneramper.com>
5. Dohrer, Bob, (2020), How auditors can test inventory without a site visit, journal of accountancy, march. <https://www.journalofaccountancy.com>
6. ESMA, (2020), Accounting implications of the COVID-19 outbreak on the calculation of expected credit losses in accordance with IFRS 9, www.esma.europa.eu.
7. EY, (2017), Accounting for the financial impact of natural disasters, <https://www.ey.com>.
8. EY, (2020), IFRS accounting considerations of the Coronavirus outbreak, EYGM Limited.
9. IATA, (2020), Should coronavirus be accounted for as an adjusting or non-adjusting event?, Airlines. magazine, <https://www.iata.org>.
10. Moyer, Shannon, (2020), UK firms prepare for coronavirus hit, <https://www.accountancyage.com>.
11. PwC, (2020), Accounting implications of coronavirus, www.pwc.com.
12. Richter, Frank (2020), Accounting implications of the Coronavirus, <https://home.kpmg>
13. Tyler Davies, (2020), Corona crisis triggers global retracement on bank accounting standards. <https://www.globalcapital.com>.
14. Whitehouse, Geni, (2020), How Accountants Can Prepare Against Coronavirus in This Busy Tax Season. <https://www.acecloudhosting.com>
15. Noonan, Laura & Morris, Stephen & Arnold, Martin, (2020), New accounting rules pose threat to banks amid coronavirus crisis. <https://www.ft.com>.